

**الى السيد وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
المحترم**

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

توقف رخص البناء بحي بيطات بمدينة مشرع بلقصري

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته, و بعد.

في إطار برنامج الوزارة الهادف إلى إنعاش وتشجيع السكن الاجتماعي لتحسين ظروف عيش الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود، حيث سبق وراسلناكم بتاريخ 2022/10/03 تحت عدد 876 حول توقف رخص البناء بحي بيطات بمدينة مشرع بلقصري، هذه الأخيرة سبق واستفادت من مشروع التجهيز التدريجي الذي أحدث سنة 2001 بشراكة مع وزارتك على مساحة 140 هكتار، موزع على 40 وداية سكنية بمجموع 5000 قطعة أرضية 80 في المائة منها مبنية وتوفر على تصاميم، حيث يندرج هذا المشروع ضمن مخطط محاربة البناء العشوائي والقضاء على دور الصفيح، ومن خلاله تم إعلان مدينة مشرع بلقصري سنة 2008 كمدينة بدون صفيح.

حيث بقيت 20 في المائة من البقع الأرضية متوقفة بسبب تعرض وكالة الحوض المائي لسبو فاس، في تعارض مع المادة 2 من ضابطة التهيئة التي تنص على أن التجزئات المصادق عليها قبل سنة 2016 لا تندرج ضمن قرار توقف عملية البناء كما أن المادة 65 مكرر تنص على أن كل مشروع بناء يجب الحصول على رأي مسبق من طرف وكالة الحوض المائي لسبو فاس، خاصة وأن هذا التعرض كان بأثر رجعي في مخالفة بيئة لأحكام الفصل 6 من الدستور. السيدة الوزيرة المحترمة، المدينة تعاني من إكراهات اجتماعية واقتصادية بسبب هذا القرار القاضي بتوقف رخص البناء المرتبطة بتوفير حق السكن من بين الحقوق التي يتوجب على الجماعة توفيره للمواطنين كحق دستوري.

لذا أسألكم السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات الاستعجالية المتخذة لحل وضعية توقف رخص البناء بالمدينة من طرف وكالة الحوض المائي لسبو فاس. كما نسألكم عن الأسباب التي تعطل الرخص سألقة الذكر لاسيما وأن رأي الوكالة استشاري فقط.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

محمد لعسل